توجيهات النحويّين والمفسّرين في إعراب ((لا)) الواردة في البنية التركيبيّة (لا أقسم . . .) في القرآن الكريم : قراءة نحويّة في ضوء السياق القرآنيّ

Grammarians and Exegetists' Directives in Parsing the particle 'لا' (negation) used in the Syntactic Structure 'لا أقسم' (I do not swear) in the Glorious Qur'an: A Grammatical Reading in Light of the Qur'anic Context

أ . د . صاحب منشد عبّاس

Prof. Dr. Sahib Manshad Abbas

العراق / جامعة المثنّى / كلّيّة التربية للعلوم الإنسانية .

Iraq / University of Muthanna / College of Education for Humanities

dr.sahebmanshed1@gmail.com

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي

Turnitin - passed research

مُلَخَّصُ البحث:

يدور هذا البحث حول اختلاف النحاة ، والمفسرين في إعراب ((لا)) التي وردت في الصيغة التركيبية (لا أقسم) والتي تكررت في ثمانية مواضع من القرآن الكريم[1] ، وتوجيه آراء النحويين، وأقوال المفسرين فيها .

وقد استعرض الباحث فيه مذاهب النحاة، وآرائهم في إعراب تلك الأداة ، ومناقشتها في ضوء السياق القرآني ؛فجاءت هذه الدراسة في مبحثين : اختص الأول منها بعرض تلك الآراء ، وجاء المبحث الثاني ليكون منصبا على مناقشة تلك الآراء ، وترجيح بعض منها بالإفادة من سياق النصوص موضع البحث .

الكلّمات المفتاحيّة:

التوجيهات النحوية ، السياق القرآني، القراءة النحوية

Abstract :

This study deals with the different points of view of Grammarians and Exegetists in Parsing the particle 'لا' (negation) used in the Syntactic Structure 'لا أقسم' (I do not swear) which has been repeated in eight places in the Glorious Qur'an, and their directives about that.

The researcher investigates the schools of grammarians and their opinions in parsing this particle, and discusses that in light of the Qur'anic context. So, the study consists of two sections: the first one focuses on presenting those opinions and the second section is devoted to discussing those opinions and favoring some of them based on the context of the texts, which was the subject of the research.

Keywords:
Grammatical directions ، The Qur'anic context

المقدِّمة :

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين أبي القاسم محمّد وآله الطيبين الطاهرين وبعد ...

فلعلّ الناظر في آراء النحويّين، وأقوال المفسّرين في إعراب (لا) التي تكرّرت في البنية التركيبيّة في قوله تعالى (لا أُقسم) يلحظ أنَّ هناك اختلافًا، وتنوّعًا في الآراء يعكس اختلاف رؤيتهم في قراءة هذا النصّ وتوجيهه، ولم يتمخّض عن هذا الاختلاف رأي، أو اتِّجاه يترجّح على تلك الآراء. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتقف على تلك الآراء بالنقد، والتحليل، والمناقشة وذلك بالإفادة من السياق القرآنيّ، وممَّا ذكره المفسّرون.

فجاءت الدراسة في مبحثين استعرضتُ في الأوّل منها آراء النحويّين، وأقوال المفسّرين في إعراب هذه الأداة، وحاولتُ في المبحث الثاني مناقشة تلك الآراء ونقد بعض منها مستضيئًا بالسياق القرآنيّ، ومستأنسًا بما ورد عن المفسّرين في ذلك وصولًا إلى ترجيح بعض تلك الأوجه؛ لكونها الأقرب إلى سياق النصوص المباركة.

ثُمَّ خُتمت الدراسة بملخّص تضمّن أهمَّ النتائج التي توصّلت إليها.

المبحث الأوّل / آراء النحويّين والمفسّرين في إعراب (لا) الواردة في البنية التركيبيّة (لا أقسم) :

نحاول في هذا المبحث عرض الآراء التي بحثت هذه الأداة؛ إذ توزّعت على خمسة آراء هي:

الرأي الأوّل: قالوا إنَّها زائدة تفيد توكيد القسم. فقد ذكر مكّيّ بن أبي طالب أنَّ ((لا) زائدة؛ لأنَّها في حكم المتوسّطة؛ لأنَّ القرآن كلّه نزل مرّة واحدة إلى السماء الدنيا، ثُمَّ نزل على النبيّ ﷺ بعد ذلك) [٢].

وقال ابن هشام: (وقيل: هي زائدة واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين أحدهما: إنَّها زيدت توطئة وتمهيدًا لنفي الجواب والتقدير: لا أُقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى... والثاني: إنَّها زيدت لمجرَّد التوكيد، وتقوية الكلام) [٣].

وقد نصَّ على هذا الرأي طائفة من النحويّين[٤].

ولم يقتصر هذا الرأي على المصادر النحويّة بل نجد ذلك شائعًا عند مفسّري القرآن الكريم.

جاء في تفسير ابن عطية قوله: (اختلف الناس في ((لا)) من قوله :﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[٥]، فقال بعض النحويّين: هي زائدة والمعنى: فأُقسم وزيادتها في بعض المواضع معروفة كقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[٦]))[٧].

الرأي الثاني: إنَّها نافية ولهذا النفي صورتان:

الصورة الأولى: إنَّها نافية للقسم، أمَّا الصورة الثانية فهي نافية لكلام مقدَّر سابق لها.

قال العكبريّ والرأي (الثاني ليست زائدة، وفي المعنى وجهان: أحدهما هي نفي للقسم بها ... والثاني: أنَّ (لا) ردٌّ لكلام مقدّر؛ لأنَّهم قالوا: أنت مفترٍ على الله في قولك نُبعث، فقال: «لا»، ثُمَّ ابتدأ فقال: أُقسم، وهذا كثير في الشعر فإنَّ واو العطف تأتي في مبادئ القصائد كثيرًا يُقدّر هناك كلام يُعطف عليه) [٨].

وذكر السيوطيّ أنَّها (نافية لما تقدَّم عندهم من إنكار البعث، فقيل لهم ليس الأمر كذلك، ثُمَّ استؤنف القسم قالوا: وإنَّما صحَّ ذلك؛ لأنَّ القرآن كلُّه كالسورة الواحدة؛ ولهذا يُذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة) [٩].

وإلى هذا الرأي ذهب عدد من المفسّرين

فقد ذكر الزمخشريّ أنَّ الوجه (أن يُقال هي للنفي والمعنى في ذلك أنَّه لا يُقسم بالشيء إلّا إعظامًا له. يدلُّك عليه قوله تعالى (﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [١٠] فكأنَّه بإدخال حرف النفي يقول: إنَّ إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام يعني: أنَّه يستأهل فوق ذلك) [١١].

وجاء في الدرّ المصون أنَّهم اختلفوا في إعراب ((لا)) على مذاهب منها (أنَّها نافية لكلام متقدّم كأنَّ الكفار ذكروا شيئا فقيل لهم ((لا)) ثُمَّ ابتدأ الله تعالى قسماً[١٢].

الرأي الثالث : إنَّ هذه الأداة أصلها لام التوكيد أُشبعت فتحتها فصارت أَلِفًا.

ذكر هذا الرأي الفخر الرازي قال: (أصلها لَأُقسم بلام التأكيد أُشبعت فتحتها فصارت ((لا)) كما في الوقف[١٣].

ونصَّ على هذا الرأي السمين الحلبيّ بقوله: (والأصل فلَأقسم فأُشبعت الفتحة فتولّد منها ألف) [١٤].

الرأي الرابع: فسّروا هذه الأداة بأنَّها جاءت بمعنى :((ألا)) الدالّة على الاستفتاح، والتنبيه، فقد ذكر هذا الرأي أبو جعفر النحّاس ونسبه إلى الأخفش قال -بعد أن ساق الأوجه الإعرابيّة فيها: (وقيل: هي بمعنى ((ألا)) ذكره أيضًا الأخفش) [١٥].

وقال أبو القاسم الأصبهانيّ -بعد أن ذكر وجوهًا أخرى -بأنَّها: (بمعنى (ألا) التي يستفتح بها الكلام كأنَّه قال: ألا أُقسم بيوم القيامة، ثُمَّ أخبر أنَّه لا يقسم بيوم القيامة) [١٦].

ولم أجد من المفسّرين -في حدود ما استقرأتُ -مَن أشار إلى هذا الرأي.

الرأي الخامس: هو أنَّ هذه الأداة الواردة في تلك النصوص المباركة أصلها لام التوكيد فيكون أصل (لا أُقسم) هو: لَأُقسم، ومصدر هذا الرأي: هو القراءة القرآنيّة التي نُسبت إلى الحسن، والبزّي من طريق أبي ربيعة، وقنبل [١٧].

فقد ذهب الفرّاء إلى أنَّ هذه الـ(لا) هي لامٌ (دخلت على أُقسم، وهو صواب؛ لأنَّ العرب تقول: لَأحلفنَّ بالله لَيكوننَّ كذا وكذا يجعلونه (لامًا) بغير معنى (لا) [١٨].

وقال ابن جنِّيٍّ في توجيه هذه القراءة: (هذا فعل الحال وهناك مبتدأ محذوف، أي: لَأنا أُقسم فدلَّ على ذلك أنَّ جميع ما في القرآن من الأقسام إنَّما هو على حاضر الحال) [١٩].

وذكر في موضع آخر بأنَّ (هذه اللام لام الابتداء، أي: لَأنا أُقسم بيوم القيامة، وحُذِفَ المبتدأ للعلم به ... فهذا هو الرأي الذي تحمل عليه هذه القراءة) [٢٠].

ونقل الأصبهانيّ أنَّ سبب حذف النون في هذا الفعل (لأنَّه أراد الحال ولولا ذلك لقال: لَأقسمنَّ، والنون لا تدخل على فعل الحال وأكثر ما يستعمل اللام في القسم ومعها النون) [٢١].

وقد حاول العكبريّ أن يلتمس توجيهًا نحويًّا لهذه القراءة؛ إذ ذكر أنَّ في هذه القراءة توجيهين: (أحدهما: هي لام التوكيد دخلت على الفعل المضارع كقوله تعالى ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[٢٢] وليست لام القسم، والثاني هي لام القسم ولم تصحبها النون اعتمادًا على المعنى؛ ولِأنَّ خبرَ الله صدقٌ، فجاز أن يأتي من غير توكيد) [٢٣].

ولم يبتعد المفسّرون عن تلك الآراء

قال الزمخشريّ: (وقرأ الحسن: (فَلَأُقسم) ومعناه فلَأنا أُقسم، واللام: لام الابتداء دخلت على جملة من مبتدأ وخبر وهي: أنا أُقسم كقولك: لَزيد منطلق، ثُمَّ حُذف المبتدأ، ولا يصح أن يكون اللام لام القَسَم لأمرين أحدهما: أنَّ حقَّها أن يقرن بها النون المؤكّدة والإخلال بها ضعيف قبيح، والثاني: أنَّ ((لَأ فعلنَّ)) في جواب القَسَم للاستقبال، وفعل القَسَم يجب أن يكون للحال) (٢٤).

وقريب من هذا الرأي نجده عند الفخر الرازيّ إذ وجَّه هذه القراءة (على أنَّ اللام للابتداء، وأُقسم خبرُ مبتدأٍ محذوف معناه: لَأنا أُقسم، ويعضّده أنَّه في مصحف عثمان بغير ألف ... وطعن أبو عبيدة في هذه القراءة وقال: لو كان المراد هذا لقال: لَأقسمنَّ؛ لأنَّ العرب لا تقول: لَأفعل كذا وإنَّما يقولون: لَأفعلنّ كذا) (٢٥).

غير أنَّه عاد ليضعِّف هذا الوجه؛ بسبب أنَّ هذه القراءة من القراءات الشاذَّة (٢٦).

بيد أنَّنا نجد أنَّ أبا حيَّان الأندلسيّ قد رجَّح القَسَم على فعل الحال قال: (وذهب بعض النحويّين إلى جواز القسم على فعل الحال، وهذا الذي أختاره فنقول: والله لَيخرج زيد) (٢٧).

وقريب من هذا الرأي ما ذكره السمين الحلبيّ بأنَّها: (جواب لقسم مقدّر تقديره: والله لأقسم والفعل للحال؛ فلذلك لم تأتِ نون التوكيد وهذا مذهب الكوفيّين. وأمّا البصريّون فلا يجيزون أن يقع فعل الحال جوابًا للقسم فإن ورد ما ظاهره ذلك جعل الفعل خبرًا لمبتدأٍ مُضمر ... التقدير: والله لَأنا أُقسم.

الثاني: إنَّه فعل مستقبل، وإنَّما لم يؤتَ بنون التوكيد؛ لأنَّ أفعال الله حقٌّ وصدق فهي غنيّة عن التأكيد بخلاف غيره ...والكوفيّون يجيزون ذلك من غير قلّة؛ إذ من مذاهبهم جواز تعاقب اللام والنون) [٢٨]

ولم يبتعد أغلب المفسّرين[٢٩] عمّا ذكرناه من توجيهات.

المبحث الثاني / مناقشة الآراء :

نحاول في هذا المبحث الوقوف على تلك الآراء التي سيقت في المبحث الأوّل، ونناقشها، ونرجّح ما نراه أقرب إلى سياق النصوص القرآنيّة.

- من الأوجه التي ذكرها جمع من النحويّين والمفسّرين أنَّ ((لا)) في تلك النصوص نافية لما بعدها، أو نافية للقسم [٣٠]، وهنا لابدَّ من الإشارة إلى أنَّ المتأمّل في تلك النصوص المباركة ومعانيها، وأسباب النزول في بعضها، وكلام المفسّرين في معانيها يجد أنَّها - في الغالب - تؤكِّد إثبات القَسَم لا نفيه.

وقد حاول الزمخشريّ أن يلتمس توجيهًا يُسوِّغ عن طريقه هذا الوجه الإعرابيّ بقوله: (والوجه أن يقال هي للنفي، والمعنى في ذلك أنَّه لا يُقسم بالشيء إلّا إعظامًا له يدلّك عليه قوله تعالى ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[٣١] فكأنَّه بإدخال حرف النفي يقول: إنَّ إعظامي له بإقسامي به كلّا إعظام يعني أنَّه يستأهل فوق ذلك) [٣٢]

وكأنِّي بالفخر الرازيّ يحذو حذو الزمخشريّ في توجيه هذا الرأي إذ جعل في مثل هذه الصيغة مجازًا تركيبيًّا فيقول : (إنَّ كلمة ((لا)) نافية على معناها غير أنَّ في

الكلام مجازًا تركيبيًّا ، وتقديره أن نقول : ((لا)) في النفي هنا كهي في قول القائل : لا تسألني عمّا جرى عليَّ ، يشير إلى أنَّ ما جرى عليه أعظم من أن يشرح ؛ فلا ينبغي أن يسأله ...فيقول : لا أُقسم ولا يريد به القسم ، ونفيه ، وإنَّما يريد الإعلام بأنَّ الواقعة ظاهرة ، وأمّا لكون المقسم به فوق ما يقسم به ...يدلّ عليه أنَّ هذه الصيغة لم ترد في القرآن والمقسم به هو الله تعالى أو صفة من صفاته ، وإنَّما جاءت أمور مخلوقة)[٣٣].

ويمكن الإجابة عمّا تقدّم بما يأتي:

١ – إنَّ الدلالة المستفادة من هذا التركيب أعني: (لا + لفظ القسم) الذي تكرّر في مواضع من القرآن الكريم هو إثبات القسم لا نفيه كما يستفاد ذلك من ظاهر تلك النصوص، وكما صرّح به كثير من المفسّرين[٣٤].

٢– لا يمكن التسليم بما ذكره الزمخشريّ من توجيه، وهب أنَّ هذا التوجيه يستقيم مع النصوص التي ورد فيها المقسم به بعض مخلوقاته تعالى كمواقع النجوم، والبلد، والنفس اللوّامة ... فإنَّه لا يستقيم مطلقًا مع موضع آخر مشابه تمامًا لهذه النصوص موضع الدراسة وهو قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [٣٥] إذ لا يوجد –والحال هذه –شيء أعظم من الله تعالى يمكن أن يُقسم به، ولا يخفى أنَّ ((لا)) في هذا النصّ لا تختلف من حيث الدلالة والموقع الإعرابيّ عن تلك التي وردت في نصوص الدراسة.

ويبدو لي أنَّ الفخر الرازيّ رُبَّما لم يلتفت إلى هذا النصّ عندما صرَّح بأنَّ هذه الصيغة لم ترد والمقسم به هو الله تعالى أو صفة من صفاته، أو كان يقصد تلك الصيغة اللفظيّة بعينها أي: لا + الفعل المضارع (أُقسم)، ولا أظنُّ ذلك؛ لأنَّه كان يتحدّث عن الأداة ((لا)) التي وردت في تلك الصيغة وهي مشابهة تمامًا للتي وردت في الآيات كما أسلفت.

– وذهب بعض النحويين إلى أنَّ أصل ((لا)) هو لام التوكيد، وأنَّ هذه الألف إنَّما هي فتحة مشبعة[٣٦].

ويبدو لي أنَّ من ذهب إلى هذا الرأي رُبَّما أفاد من القراءة القرآنيَّة التي نُسبت إلى الحسن[٣٧] التي أوردناها في المبحث الأوّل إذ نصَّت على أنَّ الآية قُرِئت (لَأُقسِم)، وأنَّ هذه اللام لام التوكيد دخلت على الفعل المضارع، ويمكن الإجابة عن ذلك بما أوردته المصادر النحويَّة، والتفسيريَّة من اعتراضات على التوجيه؛ إذ عدَّ بعض النحويّين هذه القراءة لحنًا، قال أبو جعفر النحّاس: (وهذا لحن عند الخليل، وسيبويه وإنَّما يقال بالنون: لَأَ قومنَّ) [٣٨].

فضلًا عمّا تقدّم فإنَّ هذا الرأي هو دعوى بها حاجة إلى إثبات وليس لدى أصحاب هذا الرأي من دليل سوى تلك القراءة غير المشهورة التي خالفت رسم المصحف الشريف، على أنَّ هذا الرأي سيفضي إلى اقتران لام التوكيد بالفعل المضارع المجرَّد من نون التوكيد وهو أمر رفضه عدد من النحويّين[٣٩].

ولابدَّ من الإشارة إلى أنَّ مسألة اقتران ((لا)) مع لفظ القسم هو تركيب شائع في الاستعمال اللغويّ، ففضلًا عن المواضع الثمانية فقد جاءت في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ (٤٠).

قال الزمخشريّ: (فلا وربِّك معناه: فوربِّك ... ولا مزيدة لتأكيد معنى (القسم)[٤١].

وتكرّر هذا التركيب على ألسنة الشعراء كثيرًا كما سيأتي.

أمَّا ما ذهب إليه بعض النحويّين والمفسّرين[٤٢] من أنَّ ((لا)) في هذه الآيات بمعنى ((ألا)) الدالّة على الاستفتاح، والتنبيه فهو رأي لا يمكن قبوله؛ لأنَّ العربيّة لم تعرف مجيء ((لا)) دالّة على الاستفتاح أو التنبيه إذ إنَّ أدوات التنبيه معروفة في العربيّة ولم تذكر المصادر النحويّة أنَّ هذه الأداة منها مطلقًا؛ لذلك أستبعد أنَّ تكون بهذا المعنى في الآيات القرآنيّة.

ونضيف أيضًا أنَّ ((ألا)) الاستفتاحية في العربيّة لا تدخل إلّا على الجملة الإسميّة، أو الجملة الفعليّة المصدرة بفعل ماضٍ مجرّد، أمّا الجملة الفعليّة المصدّرة بفعل مضارع مجرّد فلا تدخل عليها، وإذا دخلت عليها فتكون بمعنى العرض والتحضيض، فقد ذكر ابن هشام وغيره من النحويّين أنَّ ((ألا)) تأتي دالّة على (العرض، والتحضيض ومعناهما طلب الشيء لكن العرض طلب بلين والتحضيض بِحَثٍّ، وتختصّ ألا هذه بالفعليّة) [٤٣].

وبهذا النمط استُعملت ((ألا)) الاستفتاحيّة في القرآن الكريم، فقد دخلت هذه الأداة على الجملة الإسميّة في مواضع عديدة منها:

١ – قوله تعالى ﴿...أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ (٤٤).

٢ – وقوله تعالى :﴿...أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ (٤٥).

ووردت داخلة على الجملة الفعليّة المصدّرة بفعل ماضٍ مجرّد في مواضع أخرى منها:

١ – قوله تعالى: ﴿...أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾ (٤٦).

واستعملت مع الجملة الفعليّة المصدّرة بفعل مضارع غير مجرّد بالدلالة نفسها كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (٤٧).

غير أنَّها لم ترد بهذا المعنى مع الفعل المضارع المجرّد في القرآن الكريم البتَّة بل جاءت بمعنى العرض والتحضيض كما في قوله تعالى :﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ (٤٨).

من هنا وبناءً على ما تقدّم فلا نؤيّد ما ذهب إليه النحويّون والمفسّرون من توجيه لهذه الأداة.

ويصل بنا الحديث إلى وجهين إعرابيّين آخرين لهذه الأداة أشرنا إليهما في المبحث الأوّل وهما:

أن تكون هذه الأداة زائدة لتوكيد القسم وتقويته.

أن تكون نافية لكلام سابق ظاهر أو مقدّر قبل الأداة.

ويبدو لي أنَّ اعتماد هذين الوجهين في إعراب ((لا)) لا يخلو من قوّة، وإخال أنَّهما الأقرب إلى سياق الآيات المباركة كما سيتضح.

ويجدر بنا قبل مناقشة الرأيين الإشارة إلى السياق الذي وردت هذه النصوص القرآنيّة، فقد ذكر الطباطبائيّ[٤٩] في تفسيره أنَّ هذه الصيغة (لا + أقسم) قد وردت في سياق وصف يوم القيامة، وما يرتبط به من أحداث كبرى، وانقسام الناس فيه إلى مؤمنين، وكافرين، وما يستتبعه من ثواب للمؤمنين، وعقاب على الكافرين، والاحتجاج على الكافرين المنكرين لربوبيّته تعالى، وليوم البعث، والمكذّبين بالقرآن الداعي إلى التوحيد، والإيمان، والعدل.

لذلك يأتي استعمال هذه الصيغة التي تفيد التوكيد منسجمة مع سياق السور والآيات التي حفلت بهذه الصيغة؛ إذ لا يخفى أنَّ القسم يُعَدُّ أسلوبًا من أساليب التوكيد التي يؤتى بها لدفع إنكار المنكرين، وإزالة شكِّ الشاكّين[٥٠].

فقد ذهب كثير من النحويّين والمفسّرين إلى أنَّ ((لا)) في هذه النصوص هي زائدة للتوكيد.

قال أبو جعفر النحّاس: (و((لا)) زائدة للتوكيد ولا نعلم في ذلك اختلافًا، فإنَّما اختلفوا في ((لا أقسم))؛ لأنَّه أوّل السورة فكرهوا أن يقولوا: زائد في أوّل السورة) [٥١].

وذكر في موضع آخر: أنَّ ((لا)) زائدة للتوكيد مثل ((ما منعك الّا تسجد)) [٥٢][٥٣].

وجاء في الإتقان للسيوطيّ أنَّ النحويّين اختلفوا (في قوله ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[٥٤] فقيل: زائدة وفائدتها مع التوكيد التمهيد لنفي الجواب والتقدير):(﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ لا يُتركون سدى)، ومثله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾[٥٥] ويؤيّده قراءة: لَأُقْسِم) [٥٦].

وقد نصَّ على هذا الرأي طائفة من المفسّرين؛ إذ ذكر البيضاويّ أنَّ (((لا)) مزيدة لتأكيد القسم ...) [٥٧].

وقال أبو حيّان الأندلسيّ: إنَّها (زائدة مؤكّدة مثلها قوله ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[٥٨] والمعنى: فَأُقْسِمُ﴾ [٥٩].

ومن هنا أرى أنَّ القول بإفادة هذه الأداة معنى التوكيد والتقوية أقرب إلى سياق تلك النصوص المباركة، على الرغم ممّا نُقل عن الفرّاء اعتراضه على هذا الوجه بقوله: (ولا يُبتدأ بجحد، ثُمَّ يُجعل يراد به الطرح؛ لأنَّ هذا لو جاز لم يُعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه) [٦٠].

بيد أنَّ ما ذهب إليه الفرّاء مردود بما ذكره الأخفش وغيره من النحويّين[٦١] بجواز زيادة ((لا)) للتوكيد تشبيهًا بقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [٦٢]، ولأنَّ القرآن كلّه بمنزلة سورة واحدة.

وممَّا يقوّي هذا الرأي أنَّ اقتران الأداة ((لا)) بلفظ القسم هو تركيب عُرف في العربيّة، وتكرّر كثيرًا على ألسنة الشعراء من ذلك مثلًا -قول امرئ القيس[٦٣]:

لا وأبيك ابنة العامريّ لا يدَّعي القوم أنّي أفر

وقول لبيد بن أبي ربيعة [٦٤]:

فلا وأبيك ماحيٌّ لحيٍّ لجار حلَّ فيهم أو عديم

وقول القائل [٦٥]:

فلا والله لا يكفي لما بي وللّما بهم أبدًا دواء

هذا مضافًا إلى ما ذكرناه آنفا من أنَّ القرآن الكريم استعمل هذه الصيغة في غير نصوص الدراسة وهو قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾ [٦٦].

إذ ذهب الزمخشريّ إلى أنَّ هذه الأداة زائدة للتوكيد [٦٧].

غير أنَّ الفخر الرازيّ لم يرتضِ هذا الوجه؛ إذ ذكر أنَّ قول الشاعر: (لا وأبيك قسم عن النفي وقوله ((لا أُقسم)) نفي للقسم فتشبيه أحدهما بالآخر غير جائز، وإنَّما قلنا: إنَّ قوله: ((لا أُقْسِمُ)) نفي للقسم) [٦٨].

ويمكن الإجابة عن هذا الإشكال الذي أورده الرازيّ بنقطتين هما:

الأولى : إنَّ المقارنة أو التشبيه بين ما ورد في الآية الخامسة والستين من سورة النساء وما جاء على ألسنة الشعراء مع نصوص البحث إنَّما هو تشبيه قائم على المقارنة في البنية التركيبيَّة ، فهذه البنية المكوّنة من (لا + لفظ القسم) هي واحدة ومشتركة بين القبيلين بصرف النظر عن طبيعة الألفاظ المستعملة في القسم ، فالصيغة واحدة ، وهذا ما عناه النحويون في مسألة التشبيه ؛ إذ لا يقصدون التشابه والتماثل بين ألفاظ القسم نفسها ؛ إذ لا يخفى أنَّ هناك ثمَّة بعض الفوارق بين قوله (لا أُقْسِمُ) وقوله (فلا وربِّك) و (فلا والله) .

والثانية: إنَّ مسألة نفي القسم التي ذكرها الرازيّ في قوله (لا أُقْسِمُ) لم تكن محلَّ اتفاق بين النحويّين ولا المفسّرين؛ فقد ذكر كثير منهم – كما أسلفنا في البحث –أنَّ ((لا)) زائدة لتوكيد القسم، أو هي نافية لكلام سابق قبل القسم.

وممّن ذهبوا إلى أنَّ ((لا)) زائدة لتوكيد القسم الطاهر بن عاشور، قال: (و((لا)) هنا على خلاف مقتضى الظاهر فقيل: هي مزيدة للتأكيد، ولا تفيد نفيًا؛ لأنَّ الحرف المزيد للتأكيد لا يفيد معنى غير التأكيد) (٦٩).

أمَّا الوجه الآخر الذي لا نستبعده أيضًا في إعراب هذه الأداة فهو ما أورده طائفة من النحويّين، والمفسّرين بأنَّها ليست نافية لفعل القسم وإنَّما هي نافية لكلام سابق للقسم، أو هي ردٌّ لكلام سابق مذكور، أو مقدَّر قبل القسم.

ويأتي الفرّاء في مقدِّمة من ذكروا هذا الرأي، قال: (القرآن جاء بالردِّ على الذين أنكروا البعث، والجنَّة، والنار؛ فجاء الإقسام بالردِّ عليهم في كثير من الكلام المبتدأ منه، وغير المبتدأ كقولك في الكلام: لا والله لا أفعل ذلك جعلوا ((لا)) وإن رأيتها مبتدأة ردًّا لكلام قد كان ... ألا ترى أنَّك تقول مبتدئًا: والله إنَّ الرسول لحقٌّ، فإذا قلت: لا والله إنَّ الرسول لحقٌّ فكأنَّك أكذبت قومًا أنكروه، فهذه جهة ((لا)) مع الإقسام) (٧٠).

وقد أجاز هذا الوجه عدد من المفسّرين، قال الطبرسيّ: (ويجوز أن تكون ((لا)) ردًّا لما يقوله الكفّار في القرآن من أنَّه سحر، وشعر، وكهانة، ثُمَّ استأنف القسم فقال: أُقْسِمُ) (٧١).

ونصَّ أبو السعود على أنَّ (((لا)) نفي، وردٌّ لكلام معهود قبل القسم كأنَّهم أنكروا البعث فقيل: ((لا)) أي: ليس الأمر كذلك، ثُمَّ قيل: أُقْسِمُ بيوم القيامة، كقولك: لا والله إنَّ البعث حقٌّ) (٧٢).

من هنا يبدو لي أنَّ هذه الأداة ((لا)) هي جزء من بنية تركيبيّة اقترنت مع لفظ القسم في النصوص القرآنيّة إمَّا لإفادة توكيد القسم، وتقويته، أو جاءت ردًّا لكلام سابق مقدَّر، أو مذكور قبل الأداة، ورُبَّما جمعت الوظيفتين معًا في التعبير القرآنيّ، والله أعلم.

خاتمة البحث ونتائجه :

بعد هذه الرحلة مع آراء النحويّين، وأقوال المفسّرين في إعراب هذه الأداة ((لا)) في النصوص القرآنيّة فقد خلُص البحث بعد الوقوف على تلك الآراء، ومناقشتها إلى النتائج التي يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

١ -رجح الباحث ما ذهب إليه كثير من النحويّين، والمفسّرين من إعراب ((لا)) بأنَّها: زائدة لتوكيد القسم، وتقويته، أو نافية لكلام سابق قبل القسم؛ لكونه الأقرب إلى سياق النصوص القرآنيّة.

٢ -استبعدَ البحث الأوجه الأخرى التي نصَّ عليها النحويّون والمفسّرون لمخالفتها بعض قواعد العربيّة من جهة؛ ولبعدها عن السياق القرآنيّ.

٣ -خلُص البحث إلى أنَّ هذه الأداة هي جزء من بنية تركيبيّة تكرّرت في النصّ القرآنيّ، ووردت على ألسنة الشعراء، وقد أدّت وظيفتين في التعبير القرآنيّ هما: توكيد القسم، والردّ على كلام سابق له.

الهوامش:

(١) ينظر: المعجم المفهرس: ٥٤٩

(٢) المشكل في إعراب القرآن: ٢ / ٧٧٦ – ٧٧٧

(٣) مغني اللبيب: ١ / ٣٢٩

(٤) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣ / ٢٠٧، وإعراب القرآن للنحّاس: ٥ / ١١، وإعراب القرآن للأصبهانيّ: ١ / ٤٨٣، والتبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٤٣٧، والجدول في إعراب القرآن: ٢٧ / ١٢٧

(٥) الواقعة: ٧٥

(٦) الحديد: ٢٩

(٧) المحرّر الوجيز: ٥ / ٢٥٠، وينظر: تفسير الطبريّ: ٢١ / ٤٧٠، وتفسير الثعلبيّ: ١٠ / ٨١، التفسير الوسيط: ٤ / ٢٣٩، والكشّاف: ٤ / ٤٦٨، والتفسير الكبير: ٢٩ / ٤٢٥، وتفسير البيضاويّ: ٢ / ٨٢، والبحر المحيط: ١٠ / ٩٠.

(٨) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٤٣٧ .

(٩) الإتقان في علوم القرآن: ٢ / ٢١٧، وينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣ / ٢٠٧، تأويل مشكل القرآن: ١ / ٢٠٦، إعراب القرآن للنحّاس: ٢ / ٧٧٦، وإعراب القرآن للأصبهانيّ: ١ / ٤٨٣ .

(١٠) الواقعة / ٧٥ .

(١١) الكشّاف: ٤ / ٦٥٨ .

(١٢) الدرّ المصون: ٤ / ١٩، وينظر: تفسير الطبريّ: ٢٣ / ١٤٧، ومجمع البيان: ١٠ / ٨٦، وتفسير الثعلبيّ: ١٠ / ٨١، والتفسير الوسيط للواحديّ: ٤ / ٢٣٩، وتفسير البغويّ: ٥ / ١٤٩، والمحرّر الوجيز: ٥ / ٣٧١، والتفسير الكبير: ٢٩ / ٤٢٥ – ٤٢٦، وتفسير البيضاويّ: ٥ / ١٨٥، والبحر المحيط: ١٠ / ٩١ .

(١٣) التفسير الكبير: ١٠ / ٤٢٥ .

(١٤) الدرّ المصون: ١٠ / ٢٢١ .

(١٥) إعراب القرآن للنحّاس: ٥ / ١٤١، ولم أعثر على هذا الرأي في معاني الأخفش بل الرأي الذي وجدته عنده أنَّه يذهب إلى زيادتها .

(١٦) إعراب القرآن للأصبهانيّ: ١ / ٤٨٣، وينظر تأويل مشكل القرآن: ١ / ١٥٥، ومشكل إعراب القرآن: ٢ / ٨١٩ .

(١٧) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣ / ٢٠٧، والمحتسب في توجيه القراءات: ٢ / ٣٦٠، ومختصر شواذّ القراءات: ١٥٢، والبحر المحيط: ١٠ / ٩١، والإتحاف: ١ / ٥٦٣ .

(١٨) معاني القرآن للفرّاء: ٣ / ٢٠٧ .

(١٩) المحتسب في توجيه القراءات: ٢ / ٣٦٠.

(٢٠) م. ن: ٢ / ٤٠٢ .

(٢١) إعراب القرآن للأصبهانيّ: ١ / ٤٨٣ .

(٢٢) النحل: ١٢٤.

(٢٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٤٣٧، وينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٧٧٦، البرهان في علوم القرآن: ٤ / ٣٥٩، والإتقان في علوم القرآن: ٢ / ٢٧١، ومعترك الأقران: ٢ / ٢٨٨

(٢٤) الكشّاف: ٤ / ٤٦٨

(٢٥) التفسير الكبير: ٣٠ / ٧٢٠

(٢٦) ينظر: م. ن: الصفحة نفسها

(٢٧) البحر المحيط: ١٠ / ٩١

(٢٨) الدرّ المصون: ١٠ / ٥٦٤، وينظر: تفسير الواحديّ: ٤ / ٣٩٠

(٢٩) ينظر: تفسير الثعلبيّ: ١٠ / ٨١، وتفسير الواحديّ: ٤ / ٣٩٠، وتفسير السمعانيّ: ٦ / ١٠١، وتفسير البغويّ: ٥ / ١٨٢، والمحرّر الوجيز: ٥ / ٢٥٠، ٣٦٢، ٤٨٣، ومجمع البيان

للطبرسيّ: ٩ / ٢٨٨، وزاد المسير: ٤ / ٢٢٧، وجامع البيان للقرطبيّ: ١٧ / ٢٢٣، وتفسير البيضاويّ: ٥ / ٢٦٥، وتفسير النسفيّ: ٣ / ٤٢٨، والتحرير والتنوير: ٢٩ / ٣٣٨

(٣٠) ينظر: الكشّاف ٤ / ٦٥٨، والتفسير الكبير: ٢٩ / ٤٢٦

(٣١) الواقعة: ٧٥

(٣٢) الكشّاف: ٤ / ٦٥٨

(٣٣) التفسير الكبير: ٢٩ / ٤٢٦

(٣٤) ينظر: تفسير الطبريّ: ٢٣ / ١٤٦، وتفسير الثعلبيّ: ٩ / ٢١٨، ولطائف الإشارات: ٣ / ٦٢٧، وتفسير الوسيط للواحديّ: ٤ / ٢٣٩، وتفسير السمعانيّ: ٥ / ٣٥٨، وتفسير البغويّ: ٥ / ١٩، والمحرّر الوجيز: ٥ / ٢٥٠، وزاد المسير: ٤ / ٣٦٨، وتفسير القرطبيّ: ١٧ / ٢٢٣، وتفسير البيضاويّ: ٥ / ١٨٢، وتفسير النسفيّ: ٣ / ٤٢٨، والبحر المحيط: ١٠ / ٩١، وتفسير القاسميّ: ٩ / ١٢٨، والتحرير والتنوير: ٢٧ / ٣٣٠

(٣٥) النساء: ٦٥

(٣٦) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٢ / ٢٠٧، والمحتسب في توجيه القراءات: ٢ / ٤٠٢، وإعراب القرآن للأصبهانيّ: ١ / ٤٨٣، ومشكل إعراب القرآن: ٢ / ٧٧٦

(٣٧) ينظر: مختصر شواذّ القرآن: ١٥٢، والمحتسب في توجيه القراءات: ٢ / ٣٦٠، والإتحاف: ١ / ٥٦٣

(٣٨) إعراب القرآن للنحّاس: ٥ / ٥١

(٣٩) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٥ / ٥١، مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٧٧٦

(٤٠) النساء: ٦٥

(٤١) الكشّاف: ١ / ٥٢٨ -٥٢٩

(٤٢) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٥ / ١٤١، وتأويل مشكل القرآن: ١ / ١٥٥، ومشكل إعراب القرآن: ٢ / ٨١٩، وإعراب القرآن للأصبهانيّ: ١ / ٤٨٣

(٤٣) مغني اللبيب: ١ / ٩٧

(٤٤) البقرة: ١٢

(٤٥) الأنعام: ٦٢، وينظر: البقرة: ١٣، ٢١٤، التوبة: ٤٩، ٩٩، يونس: ٥٥، ٦٢، ٦٦، هود: ٥، ١٨

(٤٦) الأنعام: ٣١، النحل: ٢٥، ٥٩

(٤٧) هود: ٥، وينظر: هود: ٨

(٤٨) الشعراء: ١٠٦، وينظر: الشعراء: ١١، ٢٥، ١٠٦، ١٢٤، ١٦١، والصافّات: ٩١، الذاريات: ٢٧، المطفّفين: ٤

(٤٩) ينظر: الميزان: ١٩ / ١١٥، ٣٩١، ٢٠ / ٥، ١٠٣، ٢١٢، ٢٤١

(٥٠) ينظر: دراسات في علوم القرآن: ٣١٧

(٥١) إعراب القرآن للنحّاس: ٥ / ٢٤

(٥٢) الأعراف: ١٢

(٥٣) إعراب القرآن للنحّاس: ٥ / ٥١

(٥٤) القيامة: ١

(٥٥) النساء: ٦٥

(٥٦) الإتقان في علوم القرآن: ٢ / ٢٧١

(٥٧) تفسير البيضاويّ: ٢ / ٨٢

(٥٨) الحديد / ٢٩

(٥٩) البحر المحيط: ١٠ / ٩١

(٦٠) معاني القرآن للفرّاء: ٣ / ٢٠٧

(٦١) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢ / ٥٠٨، وإعراب القرآن للنحّاس: ٥ / ٥١

(٦٢) الحديد / ٢٩

(٦٣) ينظر: ديوانه: ١ / ١٠٥

(٦٤) ينظر: ديوانه: ١ / ١١٨

(٦٥) البيت لمسلم بن معبد الوالبيّ الأسديّ. ينظر: توضيح المقاصد: ٢ / ٩٨٢

(٦٦) النساء: ٦٥

(٦٧) ينظر: الكشّاف: ١ / ٥٢٨

(٦٨) التفسير الكبير: ٣٠ / ٧١٩

(٦٩) التحرير والتنوير: ٨ / ٤٠

(٧٠) معاني القرآن للفرّاء: ٣ / ٢٠٧، وينظر: تأويل مشكل القرآن: ١/ ٢٠٦، وإعراب القرآن للنحّاس: ٥ / ١٤١، ومشكل إعراب القرآن: ٢ / ٧٧٦، وإعراب القرآن للأصبهانيّ: ١ / ٤٨٣، والإتقان في علوم القرآن: ٢ / ٢١٧

(٧١) مجمع البيان للطبرسيّ: ١٠ / ٨٦

(٧٢) تفسير أبي السعود: ٩ / ٦٤، وينظر: تفسير الطبريّ: ٢٣ / ١٤٧، وتفسير الثعلبيّ: ١٠ / ٨١، والتفسير الوسيط للواحديّ: ٤ / ٢٣٩، والبحر المحيط: ١٠ / ٩١

المصادر والمراجع:

* القرآن القرآن

١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الدمياطيّ (١١١٧ هج)، وضع حواشيه: الشيخ حسن مهرة، منشورات محمّد عليّ بيضون، بيروت – لبنان، ط٤ سنة ٢٠١١ م .

٢. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطيّ (٩١١ هج)، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده، مصر، ط٤، منشورات دار المعرفة – بيروت، سنة ١٩٨٧ م .

٣. إعراب القرآن، أبو جعفر النحّاس (٣٣٨ هج)، وضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمّد علي بيضون – دار الكتب العلميّة – بيروت، ط١ سنة ١٤٢١ هج .

٤. إعراب القرآن، إسماعيل بن محمّد الأصبهانيّ (ت ٥٣٥ هج)، الرياض، ط١، ١٤١٥ هج – ١٩٩٥ م .

٥. أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاويّ)، ناصر الدين البيضاويّ (ت ٦٨٥ هج)، تحقيق: محمّد عبد الرحمن المرعشليّ، مطبعة دار إحياء التراث العربيّ – بيروت – لبنان، ط١ ١٤١٨ هج.

٦. البحر المحيط، أثير الدين أبو عبد الله محمّد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسيّ (٧٥٤ هج)، مكتبة ومطابع النصر الحديثة – الرياض (د. ت) .

٧. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمّد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤ هج)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار إحياء التراث – القاهرة، ط١ سنة ١٣٧٦ هج – ١٩٥٧ م .

٨. تأويل مشكل القرآن، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت ٢٧٦ هج)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان (د.ت) .

٩. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبريّ (٦١٦ هج)، تحقيق: محمّد علي البجاويّ، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ – مصر (د.ت) .

١٠. التحرير والتنوير، محمّد بن الطاهر بن عاشور التونسيّ، مطبعة الدار التونسيّة –تونس، سنة ١٩٨٤ م .

١١. تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، أبو السعود محمّد بن محمّد العماديّ (ت ٩٨٢ هج)، مطبعة دار إحياء التراث العربيّ –بيروت، (د. ت) .

١٢. تفسير البغويّ (معالم التنزيل)، أبو محمّد الحسين بن مسعود البغويّ (ت ٥١٦ هج)، تحقيق: خالد العك، ومروان سوار، مطبعة دار المعرفة – بيروت، ط ٢، سنة ١٤٠٧ هج –١٩٨٧ م .

١٣. تفسير الثعلبيّ (الكشف والبيان عن تفسير القرآن)، أبو اسحاق الثعلبيّ (ت ٤٢٧ هج)، تحقيق: الإمام أبو محمّد بن عاشور، مطبعة دار إحياء التراث العربيّ – بيروت –لبنان، ط١، سنة ٢٠٠٢ م .

١٤. تفسير الطبريّ (جامع البيان في تأويل القرآن)، محمّد بن جرير الطبريّ (٣١٠ هج)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، مطبعة مؤسّسة الرسالة، ط١، سنة ١٤٢٠ هج -٢٠٠٠ م .

١٥. تفسير القاسميّ (محاسن التأويل)، محمّد جمال الدين بن محمّد القاسميّ (ت ١٣٣٢ هج)، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، مطبعة دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، سنة ١٤١٨ هج .

١٦. تفسير القرآن (تفسير السمعانيّ) أبو المظفر منصور بن محمّد بن عبد الجبّار السمعانيّ (ت ٤٨٩ هج)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عبّاس بن غنيم، مطبعة دار الوطن – الرياض – السعودية، ط١، ١٤١٨ هج – ١٩٩٧ م .

١٧. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، فخر الدين الرازيّ (ت ٦٠٦ هج)، مطبعة دار إحياء التراث العربيّ – بيروت – ط٣، سنة ١٤٢٠ هج .

١٨. تفسير النسفيّ (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفيّ (ت ٧١٠ هج)، تحقيق: يوسف عليّ بديويّ – مطبعة دار الكلم الطيِّب -بيروت، ط١، ١٤١٩ هج – ١٩٩٨ م.

١٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك، أبو محمد بدر الدين بن عليّ المراديّ المالكيّ (ت ٧٤٩ هج)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، مطبعة دار الفكر – ط١، ١٤٢٨ هج – ٢٠٠٨ م .

٢٠. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبيّ)، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبيّ (ت ٦٧١ هج)، تحقيق: أحمد البردونيّ، وإبراهيم طفيش، مطبعة دار الكتب المصريّة – القاهرة، ط٢، ١٣٨٤ هج – ١٩٦٤ م .

٢١. الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت ١٣٧٦ هج)، مطبعة دار الرشيد، دمشق، ومؤسّسة الإيمان – بيروت، ط٤، ١٤١٨ هج .

٢٢. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمّد بدر الدين المراديّ (ت ٧٤٩ هج)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، مطبعة دار الكتب العلميّة –بيروت –لبنان، ط١ سنة ١٤١٣ هج – ١٩٩٢م .

٢٣. حروف المعاني والصفات، أبو إسحاق عبد الرحمن بن إسحاق البغداديّ الزجّاجيّ (ت ٣٣٧ هج)، تحقيق: عليّ توفيق الحمد، مطبعة مؤسّسة الرسالة –بيروت، ط١ ١٩٨٤ م .

٢٤. دراسات في علوم القرآن الكريم، د. فهد بن الرحمن الروميّ، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١٤، ١٤٢٦ هج .

٢٥. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العبّاس شهاب الدين المعروف بالسمين الحلبيّ (ت ٧٥٦ هج)، تحقيق: د. أحمد محمّد الخرّاط، مطبعة دار القلم، دمشق، (د، ت) .

٢٦. ديوان امرىء القيس بن حجر الحارث الكنديّ (ت ٥٤٥ م) اعتنى به: عبد الرحمن المصطاويّ، مطبعة دار المعرفة – بيروت، ط٢ سنة ١٤٢٥ هج – ٢٠٠٤ م.

٢٧. ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ (ت ٤١ هج)، اعتنى به: حمدو طمّاس، مطبعة دار المعرفة، ط١، سنة ١٤٢٥ هج – ٢٠٠٤ م .

٢٨. زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج بن عليّ بن أحمد الجوزيّ (ت ٥٩٧ هج)، مطبعة دار الكتاب العربيّ – بيروت، ط١، سنة ١٤٢٢ هج .

٢٩. الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشريّ (ت ٥٣٨ هج)، مطبعة دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط٣، سنة ١٤٠٧ هج .

٣٠. لطائف الإشارات، عبد الكريم بن هوازن القشيريّ (ت ٤٦٥ هج)، تحقيق: إبراهيم البسيونيّ، مطبعة الهيأة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، ط٣ (د. ت) .

٣١. مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ت ٥٤٨هج)، تحقيق: هاشم الحلّانيّ، وفضل الطباطبائيّ، مطبعة دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٩٨٦ م .

٣٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ (ت ٣٩٢ هج) مطبعة وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط١، سنة ١٤٢٠ هج – ١٩٩٩ م .

٣٣. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمّد بن عبد الحق بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسيّ (ت ٥٤٢ هج)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمّد، مطبعة دار الكتب العلميّة – بيروت، ط١ سنة ١٤٢٢ هج .

٣٤. مختصر شواذّ القرآن، ابن خالويه (ت ٣٧٠ هج) تحقيق: برجستراسر، مطبعة مكتبة المتنبيّ) (د. ت) .

٣٥. مشكل إعراب القرآن، أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧ هج)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مطبعة مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط٢، سنة ١٤٠٥ هج .

٣٦. معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعيّ البصريّ المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هج)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مطبعة مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، سنة ١٤١١ هج –١٩٩١ م.

٣٧. معاني القرآن أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧ هج)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وزميلاه، ط١ (د. ت) .

٣٨. معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت ٩١١ هج) مطبعة دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، سنة ١٤٠٨ هج – ١٩٨٨ م

٣٩. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمّد فؤاد عبد الباقي، مؤسّسة الأعلميّ، بيروت – لبنان، ط١ سنة ١٤٢٠ هج – ١٩٩٩ م .

٤٠. معجم النحو، الأستاذ عبد الغنيّ الدقر، مطبعة دار العلم – دمشق، ط١، سنة ١٤٠٦هج – ١٩٨٦ م.

٤١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام المصريّ (٧٦١هج) تحقيق: مازن المبارك، ومحمّد عليّ حمد الله، مطبعة دار الفكر، دمشق، ط٦، سنة ١٩٨٥ م.

٤٢. الميزان في تفسير القرآن، العلَّامة محمّد حسين الطباطبائيّ، مؤسّسة الأعلميّ، بيروت – لبنان، سنة ١٩٩٧ م.

٤٣. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن الواحديّ النيسابوريّ (ت٤٦٨ هج)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، مطبعة دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، سنة ١٤١٥ هج – ١٩٩٤ م.